او انثى اي يقينا ولو من الحي فيهما ان كان على صورة الادمي كما قاله شيخنا القليوبي وقال العلامة ابن حسم ولو على غير صورة الادمي حيث تحققت المخالفة وأفتى شيخنا الزيادي حد الشهوة وهي انتشار الذكر للشاب وميل القلب للمسا وللشيخ الفاني عرفا اي عند اصحاب الطباع السليمة من حرم نكاحها اي على التأبيد بسبب مباح لحرمتها فخرج بقوله من حرم نكاحها من لا يحرم نكاحها كالاجنبية فانه ينقض الوضوء وبقولنا على التأبيد اخت الزوجة وعمتها وخالتها وبقولنا بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وامها وبقولنا لحرمتها زوجة ابنه صلى الله عليه وسلم فانهن ينقضن الوضوء وما حرم من الاطعمة صلى الله عليه وسلم للحرمتين واما نزوجات بقية الانبيا فهل يحرم من على سائر الامم اولا فيه خلاف ذكرناه فيما كتبناه على الجلال المحلي في بعضه

ودخل في المحرم من شك في محرميتها كزوجته اذا استلمتها ابوه ولم يصدقها واختلطت بغير محصورات فلا ينقض بمسها وخالف العلامة ابن عبد الحق كالخطيب فقالا بالنقض فيهما من غير حائل اي ولو رقيقا عند المس وهو اخر النواقض اي من حيث الذكر مس فرج الادمي اي ولو اشل عمدا او سهوا متصلا او منفصلا فينتقض وضوء الماس فقط والمراد بفرج الادمي قبله ولو مبانا حيث سمي فرجا وهو في الانثى ملتقى شفريها الا ما بينهما كالبظر وهو اللحمة الناتئة فيه اعلى الفرج ولا ما فوقها مما عليه نبات الشعر في الرجل جميع الذكر وما لا ينبت عليه الشعر وبحل قطع الفرج المحاذي لما كان ناقضا ناقض ايضا واما الجني فضي على حل مناكحتهم ان قلنا بحلها على المعتمد فتقولا

فلا

فلا ينقض بباطن الكف اي ولو شلاء او بعدد زائد يقينا لبيت على سمت الادمي سواء كان الجميع على معصم واحد او اكثر خلافا للعلامة الخطيب ومن تبعه وشمل الكف الادمي منها والزائد والشاة وغيره وما في داخل الكف وظاهره والراجح ان الزائد للشاة كالادمي فينقض الباطن منه دون الظاهر والذي في الباطن ينقض باطنه دون ظاهره كما قاله العلامة ابن قاسم في حاشية العلامة ابن حجر واما الذي في ظاهر الكف ففي شم العلامة الرملي انه لا ينقض لظاهرا ولا باطنا وقال شيخنا ينقض باطنه فقط وانما سميت كفا لانها تكف الاذى اي تمنعه عن البدن ولفظ الادمي ساقط الخ اي ولا بد منه لتخرج البهيمة وكذا قوله الخ اي ساقط في بعض نسخ المتن ايضا ولا بد منه ان لم يكن الفرج شاملا له ومس حلقة دبره هو بباطن الكف اللام على الافصح وحكي ان يونس نفخها قال الدميري ومثلها حلقة الذكر والعلم والمديد على القول الجديد وهو المعتمد وعلى العدم الخ موجوع والمراد بها ملتقى المنفذ بفتح الفا اي ما ينفتح كفم الكيس لا ما فوقه ولا ما تحته وفرج بباطن الكف ظاهره اي فانه لا ينقض خلافا للامام احمد رضي الله عنه وعنه ظهور الاصابع ولو زائدة او في باطن الكف كما مر وما بينهما اي وكذا ما فوق الراحة بعد التحامل اليسير اي يعتبر ان يكون المتحامل في الراحتين يسيرا على غير الناقض من رؤوس الاصابع اذ الناقض فعما يترتب وضع احدهما على الاخرى وفيه قصور بالنسبة لباطن الابهام بين فتامل

مطلب الغسل

في بيان احكام موجبات الغسل وهو بفتح العين افصح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)